



بيروت 16 كانون الاول 2014

لقائنا اليوم يحمل أهمية غير مسبوقة تتمثل أولاً في أننا نلتقي ولأول مرة في بيت المحامي وبالتنسيق مع نقابة المحامين لطرح قضية المخفيين قسراً والمفقودين، هذا المكان الذي منه ينطلق الحل لهذه القضية ومنه ينصف الضحايا ولأهل الضحايا ومنه تنطلق محاسبة المرتكبين والمجرمين، ثانياً لأننا نجدد الثقة باللجنة الدولية للصليب الأحمر وبتفانيها في خدمة قضية المخفيين والمفقودين في لبنان عبر تسليمها نسخة عن الملف الذي تسلمناه من الحكومة اللبنانية. لقد تعاوننا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ سنوات طويلة وتعززت الثقة بيننا واليوم نضع في عهدة اللجنة الملف الرسمي للتحقيقات (أو ما يدعى أنها تحقيقات) على أن نستمر بالعمل سوياً حتى نصل إلى يوم تكون الدولة فيه دولة تتحمل مسؤوليتها تجاه مواطنيها وتقوم بما يلزم لحماية حقوقهم ويصبح دورنا كجمعيات محلية ودولية هو مساعدة الدولة على اتمام واجبها الوطني وليس القيام بالنيابة عنها باتمام هذا الواجب. هنا تجدر الملاحظة أن وضع الملف في عهدة اللجنة الدولية هو من باب الأمانة والصون وأن على من يريد الاطلاع على المعلومات الواردة فيه أن يتواصل مع لجنتي سوليد ولجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان.

الخطوة التالية والضرورية والملحة الآن بعد خطوة تسليم الملف عنونها بنك معلومات الحمض النووي لأهالي ضحايا الاختفاء القسري والمفقودين. انشاء قاعدة المعلومات هذه هو أبسط واجبات الدولة ان لم نقل انه من البديهيات ومع ذلك ما زلنا في مرحلة حث الدولة على القبول بمبدأ انشاء بنك الـ DNA ، لقد ادعت الحكومات المتعاقبة ان ملف المفقودين يعيد الحرب الأهلية لكن هل يعيد انشاء بنك الـ DNA الحرب الأهلية وكيف؟ هذه الحجج الواهية والساقطة لا تعفي الدولة من مسؤوليتها تجاه مواطنيها.

لن اطيل الكلام لأننا هنا لسنا بصدد الاضاعة على التقصير المجرم للدولة اللبنانية هذا التقصير الذي يظلم الضحية والأهل مرة ثانية ... نحن هنا لنجدد العهد وبصوت حازم أن النضال من أجل حقنا في أن نعرف مصير اخوة واخوات لنا حرموا من الحرية ومن الحياة أيضاً في جريمة متمادية ضد الانسانية لن يتوقف قبل الوصول الى معرفة هذا المصير. شكراً للجنة الدولية للصليب الأحمر على تعاونها معنا وشكراً لنقابة المحامين على استضافتنا لهذا الحفل الكريم.